جمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم ٥٨٩

# طرق تقدير الواردات والصادرات واعداد ميزانية للنقد الاجنبي ضمن اطار خطة التنمية الاقتصادية

( جزء أول )

الدكتور موريس مكرم الله

يونية ١٩٦٥

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

## طريقة التقدير التفصيلية

وهى تتلخص فى البحث عن العلاقات والروابط ما بين المجاميع الفرعية ، واستخدامها فى تقدير الواردات . وتعتمد هذه الطريقة اساسا على التفرقة ما بين ثلاث انواع من هذه الروابط والعلاقات ، وهى :

أ - العلاقة ما بين الاستثمارات والواردات من السلع الرأسمالية .
ب - العلاقة ما بين الاستهلاك والواردات من السلع الاستهلاكية .
جـ - العلاقة ما بين الانتاج والواردات من سلع الاستهلاك الوسيط .

. . .

### أ - الاستثمارات والواردات من السلع الرأسمالية :

من المعروف ان أهم الاعتبارات التى تؤخذ فى الحسبان عند وضع خطة التنمية الاقتصادية ، هو تخصيص اكبر جزء ممكن من الناتج المحلى الاجمالى للاستثمارات كما انه من المعروف ايضا ان النجاح فى تحقيق اهداف الخطة ، يتوقف الى حد كبير على مدى النجاح فى تخصيص الموارد الاقتصادية المختلفة لتنفيذ هذه الاستثمارات .

ولما كانت البلاد النامية عادة ، لا تملك صناعات ثقيلة داخل اراضيها تقوم بانتاج المعدات والالات والادوات الانتاجية ، اللازمة لتنفيذ هذه الاستثمارات الا فى حدود ضيقة للغاية ، لهذا كثيرا ما تحتاج الى استيراد الجزء الغالب من السلع الرأسمالية اللازمة من الخارج . ومن ثم فانه من الضرورى لهذه البلاد ، ان تعمل كل ما فى وسعها لتوفير الموارد الخارجية اللازمة لتحقيق هذه الواردات .

وللتعرف على الاحتياجات من الموارد الخارجية للعمل على توفيرها ، الا بد من اعداد تقدير للواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات ولكن قبل ان نعرض للطرق المختلفة للتقدير ، نرى انه من الضرورى تحديد مفهوم الاستثمارات ، من جانب ، والواردات من السلع الرأسمالية ، من جانب آخر :

## تعريف الاستثمارات:

لقد سبق لنا ان ذكرنا أن "الاستثمارات الاجمالية المحلية تشمل جميع - الاضافات الى رأس المال المادى داخل البلاد خلال فترة السنة" . وبعبارة اخرى تتضمن الاستثمارات جميع السلع المنتجة او المستوردة خلال فترة معينة من الزمن ، التى تستخدم فى الاستهلاك النهائى ( الخاص والجماعى ) او التصدير .

وتستخدم هذه السلع اما فى اقامة انشاءات ثابته واما فى زيادة المخزون السلعى (مواد اولية سلع تحت التصنيع ، سلع تامة الصنع) . ويمثل النوع الأول من الاستخدام الاستثمارات الثابته والثانى التغير فى المخزون السلعى .

ومعيار التفرقة ما بين السلع التى تدخل فى تكون رأس المال الثابت وتلك التى تدخل فى تكوين المخزون السلعى ، هو ان السلع التى تستخدم فى الانتاج وتبقى داخل الجهاز الانتاجى ، اكثر من سنة ، دون ان تهلك ، تدخل ضمن رأس المال الثابت ، فى حين ان السلع الباقية تدخل ضمن تكوين المخزون السلعى . - وهناك استثناء لهذه القاعدة العامة ، وهو ان السلع الضئيلة القيمة (كالادوات اليدوية وقطع الغيار الصغيرة) لا تدخل ضمن تكوين رأس المال الثابت بالرغم من توافر الشروط اللازمة لاعتبارها احدى مكونات رأس المال الثابت .

وسوف نقتصر فى هذه المرحلة على ذلك الجزء الخاص بتكوين رأس المال الثابت ، ولن ندخل فى تقديرات الواردات التغير فى المخزون السلعى او اثره عليها . ويرجع السبب الرئيسى فى الأخذ بهذا المفهوم الضيق للاستثمارات ، الى ما تمثله الاستثمارات فى رأس المال الثابت من اهمية ، من حيث الحجم وكذلك بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، هذا فضلا عن ان العلاقة ما بين الاستثمار بمعناه الضيق والواردات من السلع الرأسمالية اكثر وضوحا وارتباطا من العلاقة ما بين التغير فى المخزون السلعى والتغير فى الواردات السلعية المقابلة له واخيرا يجدر بنا الاشارة الى ان بيانات التجارة الخارجية الخاصة بالواردات ، تسمح بحساب السلع الرأسمالية التى تستخدم فى تكوين رأس المال الثابت ، فى حين انه يصعب التعرف

على السلع المستوردة التى قد تؤثر على المخزون السلعى .

وقياس وتكوين رأس المال الثابت قد يكون اما اجماليا او صافيا ، ويكون اجماليا فى حالة عدم استبعاد الاهتلاك وصافيا فى حالة استبعاد الاهتلاك .

سوف نأخذ حاليا بفكرة تكوين رأس المال الثابت الاجمالى لاسباب عده . وتتلخص هذه الاسباب فى صعوبة حساب الاهتلاك ،خاصة فيما لواخذنا فى الحسبان تعريف المحاسبة القومية للاهتلاك ، هذا فضلا عن عدم امكان الفصل ما بين السلع الرأسمالية المستوردة التى تخصص لاضافة طاقات انتاجية جديدة ،وتلك التى تستخدم لمقابلة الاهتلاك .

وجدير بالذكر ان الاخذ بالمفهوم الاجمالى تشوبه بعض العيوب ،نظرا للاختلاف ما بين نوع الطلب على السلع الرأسمالية الاجنبية المصدر،الذى يترتب على الاستثمارات الصافية اى لاضافة طاقات انتاجية جديدة ، وذلك الذى ينشأ اساسا بغرض الاحلال ومقابلة الاهتلاك ، ولكن ما يدعونا الى الاخذ بالمفهوم الاجمالى الصعوبات العملية السابق الاشارة اليها .

## الواردات من السلع الرأسمالية :

نبدأ بالقول بان الاختيار ما بين بيانات مصلحة الجمارك وادارة الرقابة على النقد غير موجودة على الاطلاق ، ويرجع ذلك الى انه لا سبيل امامنا الا الاخذ ببيانات مصلحة الجمارك ، نظرا لما تتضمنه من تفصيلات ، تمكن من قياس الواردات من السلع الرأسمالية .

وكذلك لتحقيق التناسق ما بين مفهومنا للواردات من السلع الرأسمالية ومفهومنا للاستثمار ،لا تتضمن الاولى اية خدمات مستوردة لتنفيذ الاستثمارات فى رأس المال الثابت .

وجدير بالذكر ان قياس الواردات من السلع الرأسمالية ،استنادا الى بيانات التجارة الخارجية لمصلحة الجمارك ليس بالسهولة واليسر . ويرجع ذلك الى ان التقسيم المستخدم لتبويب السلع المستوردة عادة ما يخدم الاغراض المالية وليست الاقتصادية. ولذلك قد يستدعى الامر الى اتخاذ بعض القرارات التحكمية بالنسبة لتوزيع بعض السلع المستوردة ما بين الاستخدامات المختلفة. ومن امثله ذلك كيفية توزيع سيارات الركوب ما بين استخداماتها المختلفة ( استهلاكية فى بعض الحالات ،رأسمالية فى حالات أخرى ) . وكذلك هناك الكثير من البنود المدمجه والتى تحتوى على سلع عديدة تختلف فيما بينها من حيث استخداماتها النهائية ،واخيرا فانه قد يصعب التعرف على الغرض النهائى من استيراد بعض السلع الرأسمالية اذ ان بعضها قد يستخدم فى اغراض عسكرية وبذلك لا يجب ادراجها ضمن السلع الرأسمالية.

ومن الصعوبات العملية التى يمكن ان نشير اليها ، وان كانت اقل اهمية من الصعوبات السابق الاشارة اليها ، التسميات المستخدمة عادة فى نشرات التجارة الخارجية اذ ان بعضها عبارة عن تعبيرات فنية او هندسية ،يصعب على الاقتصادى التعرف على معناها ومدلولها . ولهذا كثيرا ما يحتاج الاحصائى والاقتصادى الى الالتجاء الى الفنى للتعرف على الاستخدامات المختلفة لمثل هذه السلع .

طرق التقدير المختلفة :

هناك طريقتين ،الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة . وتكمل احداهما الاخرى ، أى ان استخدام احداهما لايلغى استخدام الاخرى .

- الطريقة المباشرة وتتلخص فى ان يقوم المشرفين والمسئولين عن دراسة المشروعات وتنفيذها ، التى تدخل ضمن الخطة أو برامج التنمية ، بتسجيل السلع الرأسمالية ، التى يحتاج اليها تنفيذ المشروع فى استمارة تسجيل المشروعات التى تعدها الهيئة المركزية للتخطيط وذلك مع توضيح وبيان السلع الرأسمالية التى لاتتوفر محليا ويحتاج الامر الى استيرادها من الخارج .

ولكن قد نتساءل هل من الممكن للفنيين بجهات التنفيذ المختلفة ان يتعرفوا على السلع الرأسمالية اللازم استيرادها ؟ الا يعنى ذلك انهم على علم بمصدر السلع التى يستخدمونها لتنفيذ المشروع المحلى منها والاجنبى ؟ .

يبدو لاول وهلة ان الاجابة بالنفى نظرا لان هؤلاء الفنيين لايهتموا الا بالحصول على السلع اللازمة دون التعرف على مصدرها . ولكن هناك من الظروف الخاصة بالبلاد النامية التى تجعل من السهل عليهم التعرف على مصدر السلع . واهم هذه الظروف هو انه غالبا ما لا تملك البلاد النامية الا عددا محدودا من الصناعات الثقيلة التى تنتج السلع الرأسمالية ،وان الجزء الغالب من هذه السلع يستورد من الخارج . ولهذا فانه من السهل على الفنيين التعرف على السلع المنتجة محليا والتى تستورد من الخارج

ولكن بالرغم من هذا فان هناك بعض العيوب التى تشوب هذه الطريقة للتقدير .

الاول : وهو قلة عدد الفنيين بالبلاد النامية مما ينتج عنه فى بعض الاحيان الى عدم وجود دراسات تفصيلية ودقيقة للمشروعات التى تدخل فى الخطة وبالتالى صعوبة التعرف على الاحتياجات الفعلية من السلع الرأسمالية . الثانى : وهو انه عادة ما يمثل القطاع الخاص غير المنظم جزءا هاما من النشاط الاقتصادى داخل البلاد ،وعادة ما لايتوفر عن هذا القطاع معلومات كافية للتعرف على احتياجاته من السلع الرأسمالية ،سواء المحلى منها او الاجنبى الثالث : وهو انه وان كان من الممكن التعرف على الاحتياجات من السلع الرأسمالية ،المحلى منها والمستورد ، الا انه نظرا لتنوع السلع الرأسمالية وعدم تماثلها واختلاف اسعارها من سوق الى سوق ، قد يجعل من تقدير الواردات على اساس قيمى ،عملية بالغة الصعوبة .

ـ الطريقة غير المباشرة : وتتلخص فى تقدير الواردات اللازمة من السلع الرأسمالية على اساس علاقة بسيطة وثابته غير متغيرة ما بين اجمالى قيمة الواردات من السلع الرأسمالية واجمالى الاستثمارات فى رأس المال الثابت ،خلال فترة من الزمن ... وهذه الطريقة مستمده اساسا من فكرة معامل رأس المال . وهى عبارة عن استخدام

المعامل الذى نحصل عليه بقسمة اجمالى قيمة الواردات من السلع الرأسمالية على اجمالى الاستثمار فى رأس المال الثابت، لمعرفة الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ برنامج استثمارى معين ومحدد فى خطة وبرامج التنمية .

ومن الواضح انه من المفضل استخراج هذا المعامل من البيانات الاحصائية المتوفرة عن فترة طويلة نسبيا ، تسبق مباشرة فترة الخطة او برنامج التنمية . ومما يخفف من عيوب استخدام هذه الطريقة ، والتى تنشأ اساسا من افتراض ثبات العلاقة ما بين الواردات من السلع الرأسمالية والاستثمارات فى رأس المال الثابت ، عدم وجود صناعات ثقيلة على نطاق واسع فى البلاد النامية ، فضلا عن عدم احتمال حدوث توسع سريع وكبير فى هذا الميدان خلال فترة الخطة او برنامج التنمية .

ويمكن تطبيق هذه الطريقة سواء على مستوى الاقتصاد باكمله ، او على مستوى القطاعات الاقتصادية . ومما لاشك فيه ان استخدام هذه الطريقة على مستوى القطاعات افضل من استخدامها على مستوى الاقتصاد القومى باكمله ، نظرا لاحتمال توزيع الاستثمارات الجديدة على القطاعات المختلفة توزيعا يختلف عما كان عليه الحال فى الماضى ، مما يجعل النسبة الاجمالية لا تمثل واقع الامور خلال فترة الخطة او برنامج التنمية .

وقد يعترض المخطط بعض الصعوبات فى حساب هذا المعامل بالنسبة لبعض القطاعات ونقصد بذلك القطاعات التى كان انتاجها فى الماضى يمثل نسبة ضئيلة من الانتاج القومى ، والتى تهدف الخطة الى التوسع فيها توسعا سريعا . ففى هذه الحالة قد تكون البيانات المتوفرة عنها بالنسبة للواردات والاستثمارات فى الماضى غير ممثلة او لا تصلح اساسا لحساب هذا المعامل . ولكن يمكن التغلب على مثل هذه الصعوبات بالالتجاء الى الفنيين لاجراء التقديرات اللازمة عن الواردات من السلع الرأسمالية ، لتنفيذ الاستثمارات المقررة لهذه القطاعات .

واخيرا فانه مما تجدد الاشارة اليه ، انه حتى بالنسبة للقطاعات التى تتوفر عنها بيانات تفصيلية الى حد ما ، فيما يتعلق بالواردات من السلع الرأسمالية والاستثمارات يقابل حساب

المعامل لكل من هذه القطاعات صعوبات عملية ،ترجع الى التقسيم المتبع فى تبويب السلع المستوردة ، ولقد سبق ان تعرضنا فيما سبق الى هذا النوع من الصعوبات ، ولهذا كثيرا ما يضطر المسئول عن حساب هذا المعامل الى اتخاذ بعض القرارات التحكمية . ومما لاشك فيه ان صعوبة حساب المعامل تزداد كلما كان تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات اكثر تفضيلا . ولهذا فان من المفضل كلما امكن استخدام الطريقة الاولى ، بالرغم مما يشوبها من عيوب وعدم الالتجاء الى الطريقة الثانية الا فى الحالة التى يتعذر فيها استخدام الطريقة الاولى .

ب ـ الاستهلاك المحلى والواردات من السلع الاستهلاكية :

ان تقدير الاستهلاك المحلى من السلع والخدمات ، يعتبر من اصعب العمليات التخطيطية ، نظرا لتنوع العناصر المكونة له وكبر عدد العوامل التى تؤثر عليه . ولذلك فان محاولة ربط الاستهلاك المحلى بالواردات من السلع الاستهلاكية ، محفوفة دائما بالخطر ، ولهذا تحتاج دائما الى قدر اكبر من العناية والدقة والتفصيل ، بل واعادة النظر فيها من ان لآخر . ومن ثم فان ما سوف نعرض له فيما بعد ، لا يمثل الا محاولة اولية لتبيان الطرق التى قد نسلكها فى تقدير الواردات من السلع الاستهلاكية . وكالعادة سوف نبدأ بتحديد المفاهيم للمجاميع الفرعية التى سوف نأخذها فى الاعتبار ، على ان يلى ذلك عرض لطرق التقدير المختلفة .

الاستهلاك النهائى المحلى :

يمثل الاستهلاك النهائى فى المحاسبة القومية ظاهرة انتقاء وجود وهلاك السلع أو الخدمات عن طريق استخدامها . كما انها تفرق ايضا مابين الاستهلاك الانتاجى والاستهلاك غير الانتاجى . وهناك شبه اتفاق عام على ادراج السلع التى يستخدمها قطاع المشروعات ضمن الاستهلاك الانتاجى ، والسلع التى يستخدمها قطاع العائلات وقطاع الادارات ضمن الاستهلاك غير الانتاجى ، مع بعض الاستثناءات .

ومما هو جدير بالذكر ان السلع التى يستخدمها قطاع الادارات فى الانشاءات الثابتة والتجهيزات الادارية ، تدخل ضمن الاستثمارات وليس الاستهلاك غير الانتاجى .

ومما يجدر الاشارة اليه ايضا أن جميع السلع المعمرة التى يستخدمها القطاع العائلى تدخل ضمن الاستهلاك غير الانتاجى ، وليس ضمن الاستثمارات . وكذلك الحال بالنسبة لجميع السلع التى تستخدم فى الاغراض العسكرية .

ومما سبق قد يبدو من السهل تقدير حجم الاستهلاك غير الانتاجى لقطاع العائلات وقطاع الادارات ، خاصة فيما لو اخذنا فى الاعتبار أن خطة أو برنامج التنمية يحدد عادة الزيادة المتوقعة فى الناتج المحلى الاجمالى ، وكذلك حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة .

ولكن فى الواقع ليس الامر بمثل هذه البساطة . ولتوضيح الصعوبات التى تقابلنا لتقدير حجم الاستهلاك النهائى علينا أن نعرض المتطابقة التى تتضمن هذه العناصر وهى :—

الناتج المحلى الاجمالى = الاستهلاك النهائى + اجمالى الاستثمارات المحلية + الصادرات — الواردات .

ومن هذه المتطابقة يتبين لنا ان تقدير الاستهلاك يحتاج الى وجود تقديرات سابقة للعناصر الاخرى المكونة لها . ولكن كل ما لدينا من تقديرات ينصب اساسا على الناتج المحلى الاجمالى واجمالى الاستثمارات فى رأس المال الثابت . وحتى على فرض وجود تقديرات عن اجمالى الاستثمارات المحلية ، فانه لا يزال علينا ان نقوم باعداد تقديرات عن الصادرات والواردات . وبفرض امكان تقدير الصادرات بشكل منفصل عن باقى عناصر الاقتصاد القومى ، نظرا لانها تعتمد اساسا على العالم الخارجى ، الا انه لا زالت الواردات تمثل عنصرا مجهولا . ومن الواضح اننا حتى الان ، لازلنا بعيدين عن امكان تقدير اجمالى الواردات . ولهذا نجد انفسنا فى النهاية امام حلقة مفرغة : نحن نبحث عن تقدير الاستهلاك حتى نستطيع القيام بتقدير الواردات من السلع الاستهلاكية ، فى حين انه لتقدير الاستهلاك لا بد من وجود تقدير لاجمالى الواردات .

ولهذا علينا ان نبحث عن وسيلة اخرى لتقدير الاستهلاك النهائي . ويتبادر الى الذهن ،في هذا الصدد ،استخدام تقديرات الدخل المحلي بحسب الانصبة الموزعة ، وهي التي تقابل الناتج المحلي ولكن من زاوية التوزيع .

وفي هذا الشأن ،من المعروف انه يمكن تكسير الناتج المحلي الاجمالي الى المجاميع الفرعية التالية :

| | | |
|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي (أو الدخل المحلي الاجمالي) بسعر السوق | - | (١) |
| الاهتلاك | = | |
| الناتج المحلي الصافي بسعر السوق | - | (٢) |
| الضرائب غير المباشرة + الاعانات | = | (٣) |
| الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج | = | |
| الدخل المحلي الصافي | - | (٤) |
| الضرائب المباشرة | = | |
| الدخل المحلي الصافي بعد خصم الضرائب | - | (٥) |
| الارباح المحتجزة وايرادات الحكومة من املاكها | + | |
| فوائد الدين العام والتحويلات الحكومية ومن الخارج | | |
| الى قطاع العائلات | = | |
| الدخل المحلي المتاح لقطاع العائلات | | (٦) |

ومن الواضح ان اغلب هذه العناصر يمكن حسابها او تقديرها وبالتالي الحصول على الدخل المحلي المتاح لقطاع العائلات . ولكن هذا الدخل المتاح لا يخصص باكمله للاستهلاك النهائي للقطاع العائلي ، بل ان جزءاً منه يدخر .

ومن ثم فانه ينبغي تقدير مدخرات القطاع العائلي لامكان تقدير الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي . وفي هذا الصدد يمكن اقتراح وسيلتين . الأولى وتتلخص في استخدام ادوات التحليل الكينزية ، اي معاملات الاستهلاك والادخار التي تستمد

من الماضى ، مع تعديلها للاخذ فى الاعتبار احتمالات التغير فى المستقبل . ومن الواضح ان استخدام مثل هذه الطريقة يفترض عدم اتخاذ اجراءات ثورية من جانب السلطات العامة لتغيير انماط الاستهلاك والادخار التى كانت سائدة فى الماضى . والثانية وتتلخص فى تقدير موارد تمويل الاستثمارات المختلفة ، التى تتكون خارج القطاع العائلى ، وبالتالى تحديد المدخرات اللازم تكوينها داخل القطاع العائلى للوفاء بكامل احتياجات التمويل الاستثمارى .

ومما لا شك فيه ان الوسيلة الثانية افضل من الوسيلة الاولى من الناحية التخطيطية . ولكن يلاحظ ايضا انه لاتباعها ، يلزمنا تقدير مدخرات القطاع الحكومى وموارد التمويل الخارجية ، خاصة وانه سبق لنا ان قدرنا موارد التمويل التى تتكون داخل قطاع الاعمال .

وفيما يتعلق بتقدير مدخرات قطاع الخدمات الحكومية (الادارات) فانه عادة ما يتم تقدير الايرادات الجارية والمصروفات الجارية ، مستقلا الى حد ما ، عن باقى عناصر الخطة ، واستنادا الى فروض معينة تبنى اساسا على الاهداف الاجتماعية التى تحددها السلطات العامة . ولهذا يمكن تقدير مدخرات هذا القطاع مستقلا عن باقى القطاعات .

اما فيما يتعلق بموارد التمويل الخارجية ، فان الامر يختلف ، اذ انها تتوقف على ظروف عديدة تخرج عن نطاق تحكم السلطات العامة . ولكن من الممكن ان نبدأ فى هذا المجال ، بافتراض انه لن تكون هناك اية موارد اجنبية لتمويل الاستثمارات وعلى ان يعدل هذا الفرض بمجرد التحقق من امكان الحصول على موارد تمويل اجنبية ، وتحديدها على وجه الدقة ، كلما امكن ذلك .

وبهذا يمكننا تقدير المدخرات اللازم تكوينها داخل القطاع العائلى ، وكذلك تحديد الاجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق تكوين هذه المدخرات . وبالتالى نستطيع تحديد حجم الاستهلاك المسموح به للقطاع العائلى .

ولكن يتبقى علينا تقدير الاستهلاك الجماعى . ومن الواضح ان تقديراتنا للايرادات الجارية والمصروفات الجارية للقطاع الحكومى ، السابق الاشارة اليها ، تتضمن عادة تقديرا للاستهلاك الجماعى من السلع والخدمات .

وبناء على هذا نستطيع تحديد حجم الاستهلاك النهائى عن طريقة جمع حجم الاستهلاك المسموح به للقطاع العائلى والاستهلاك الجماعى ٠

الواردات من السلع الاستهلاكية :

ولا يشير تحديد مفهوم الواردات من السلع الاستهلاكية اية مشاكل من نوع خاص وكذلك لا يقابل قياسها فى الماضى ، استنادا الى بيانات التجارة الخارجية التى تنشرها الادارات الاحصائية ، الا بعض الصعوبات العملية البسيطة٠ وان اهم ما يجب الاشارة اليه هو ضرورة مراعاة الاتساق ما بين المضمون السلعى للاستهلاك المحلى بحسب المفهوم السابق ، والواردات من السلع الاستهلاكية ٠

طرق تقدير الواردات من السلع الاستهلاكية :

ونفرق ما بين طريقتين :

الاولى : وهى الطريقة المباشرة ٠ وتتلخص فى حساب المرونات الداخلية للاستيراد من السلع الاستهلاكية ، لمجموعات سلعية متجانسة ، أخذين فى الاعتبار ليس الدخل القومى بل الدخل المحلى المتاح للانفاق الاستهلاكى ، ولسلسلة زمنية طويلة نسبيا ٠

ويجدر الاشارة الى انه من المستحسن عدم استخدام هذه المرونات كما هى ولكن بعد ادخال بعض التعديلات عليها ٠ ولادخال مثل هذه التعديلات على اساس علمى مقبول ، علينا ان نحاول الاستفادة من الدراسات الموجودة والمتوفرة عن البلاد الاجنبية ، فيما يتعلق بانماط الاستهلاك خلال مراحل تطورها الاقتصادى وآثارة على استيراد السلع الاستهلاكية٠ وفى حالة عدم امكان استخدام نتائج هذه الدراسات لتعديلها ، فانه لاسبيل امامنا الا استخدام هذه المرونات كما هى ، مع العمل على متابعة التطور فيها خلال فترة الخطة او برنامج التنمية ، وادخال التعديلات اللازمة من آن للاخر ٠

ومن الواضح ان هذه الطريقة ما هى الا تطبيق للطريقة الاجمالية ، وان كانت تختلف عن الاخيرة فى انها تأخذ بالدخل المحلى المتاح للانفاق الاستهلاكى بدلا عن الدخل المحلى الاجمالى ، وكذلك الواردات من السلع الاستهلاكية بدلا عن اجمالى الواردات . ولكن مما يجدر الاشارة اليه ايضا ،فى هذا المجال ،انها تتصف بنفس العيوب والتحفظات التى سبق ان عرضناها عند كلامنا عن الطريقة الاجمالية .

ومن اهم هذه العيوب ،على وجه التحديد ،هو ان الميل الحدى للاستيراد وكذلك المرونة الدخلية للاستيراد ،يرتبطان اساسا بالهيكل الانتاجى وليس بالميول ذات الطابع النفسانى للمستهلك او للمستورد ، كما هو الحال بالنسبة للميل الحدى للاستهلاك . ولهذا فانه من المفضل بل والضرورى ايجاد طريقة أخرى للتقدير تستند اساسا الى الاوضاع الهيكلية للاقتصاد القومى ، وعدم استخدام الطريقة السابق عرضها الا فى حالات تعذر تطبيق طريقة اخرى .

الطريقة الثانية : وهى تقتصر على تقدير اجمالى الاستهلاك المحلى النهائى وعلى ان يترك تقدير الاحتياجات الى الواردات الى مرحلة تالية تعقب تقديرات الاحتياجات المحلية الى الاستهلاك الوسيط وتقدير الصادرات . وتشمل هذه المرحلة على خطوتين وهما :

الخطوة الاولى وهى عبارة عن تقدير استهلاك القطاع العائلى باستخدام مرونات الطلب الاستهلاكى ، والذى يمكن حسابها استنادا الى بيانات ابحاث ميزانية الاسرة .

الخطوة الثانية : وهى عبارة عن تقدير استهلاك قطاع الادارات ، ولقد سبق ان تعرضنا الى هذا الموضوع بشكل اجمالى . وكل ما نود ان نشير اليه حاليا هو ضرورة اعداد هذه التقديرات على مستوى اكثر تفصيلا اى على مستوى سلعى او مجموعات سلعية ، طبقا لنفس التقسيم السلعى المتبع بالنسبة لتقدير الاستهلاك العائلى .

وبتجميع انواع الطلب الاستهلاكي المختلفة السابقة ، طبقا للتقسيم السلعي المتبع نحصل على اجمالى الاحتياجات الاستهلاكية المحلية .

جـ - الانتاج المحلى والواردات من سلع الاستهلاك الوسيط

الانتاج الاجمالى والانتاج المضاف :

الانتاج الاجمالى هو عبارة عن قيمة السلع التى ينتجها المشروع او الخدمات التى تؤديها ، خلال فترة معينة من الزمن ، وذلك دون خصم مستلزمات الانتاج اى السلع والخدمات اللازمة للعمليات الانتاجية .

اما الانتاج المضاف فهو عبارة عن الانتاج الاجمالى مخصوما منه مستلزمات الانتاج . واجمالى الناتج المحلى هو عبارة عن مجموع الانتاج المضاف فى جميع القطاعات الاقتصادية ( وعلى هذا يتبين لنا ان مضمون الانتاج المضاف اضيق من مضمون الانتاج الاجمالى لاستبعاده سلع الاستهلاك الوسيط . ولهذا سوف نأخذ بالانتاج الاجمالى ، اذ انه المجموع الذى يتفق مع الغرض الذى نسعى اليه ، وهو تقدير الواردات من سلع الاستهلاك الوسيط .

طرق التقدير المباشرة :

وتتلخص هذه الطريقة فى افتراض استمرار العلاقة ما بين التغير فى الانتاج الاجمالى والتغير فى الاستهلاك الوسيط ، خلال فترة سابقة طويلة نسبيا .

ومما لا شك فيه ان استخراج مثل هذه العلاقات على مستوى القطاعات افضل بكثير عن استخراجها على مستوى اكثر اجمالا .

ومما هو جدير بالملاحظة ، انه فى حالة ما اذا كان من المتوقع عدم حدوث تغييرات فى الفن الانتاجى لبعض القطاعات ، ونستطيع الاستغناء عن حساب هذه العلاقات والاستعاضة عنها بالرقم القياسى للانتاج الاجمالى ، لحساب الاحتياجات من سلع الاستهلاك الوسيط ، ويرجع ذلك الى انه فى هذه الحالة تتزايد الاحتياجات الى سلع الاستهلاك الوسيط بنفس نسبة الزيادة فى الانتاج الاجمالى تقريبا .

ويلى اعداد التقديرات عن سلع الاستهلاك الوسيط ، اعداد تقديرات عن الواردات منها . وقد يتبادر الى الذهن استخدام معاملات الاستيراد التى سبق ان اشرنا اليها عند تعرضنا لطريقة التقدير الاجمالية والمحسوبة بالطبع على اساس المجاميع الفرعية . وتتميز هذه الطريقة ببساطتها المتناهية . ولكن استخدامها يعنى قبول افتراضات معينة ، بعيدة عن الحقيقة . وهذه الافتراضات هى :

- ثبات العلاقة ما بين الانتاج الاجمالى والاستهلاك الوسيط .
- " " " " الاستهلاك الوسيط والواردات من سلع الاستهلاك الوسيط .

وقبول مثل هذه الافتراضات يعنى استبعاد احتمال حدوث تغيرات هيكلية فى الانتاج وكذلك استبعاد احتمال حدوث اى احلال للانتاج المحلى محل الواردات. ولهذا كان علينا البحث عن طريقة اخرى للتقدير .

طريقة المدخلات والمخرجات :

وتتلخص فى حساب الاحتياجات من سلع الاستهلاك الوسيطة بعد تحديد عناصر الطلب النهائى باستخدام مصفوفة المدخلات والمخرجات والطرق الرياضية المعروفة . وتسمح هذه الطريقة بتحديد كيفية تغطية هذه الاحتياجات ، سواء عن طريق الانتاج المحلى او عن طريق الواردات .

ولكن يشوب استخدام هذه الطريقة عدة عيوب اهمها :

- افتراض ثبات المعاملات الفنية .
- استمرار الكفاية الانتاجية على ما كانت عليه فى الماضى .
- استبعاد احتمال احلال الانتاج المحلى محل الواردات او زيادة الحاجة الى استيراد بعض انواع السلع الوسيطة ، ويرجع ذلك الى ان هذه الطريقة تفترض ان تغطية الاحتياجات المحلية للسلع الوسيطة عن طريق الانتاج المحلى والواردات ، يتم بنفس النسب التى كانت سائدة فى الماضى .

- انها تعطى الاحتياجات من الواردات لسلع الاستهلاك الوسيط بالنسبة للقطاعات المستهلكة لها ، دون تفصيل لانواع السلع او المجموعات السلعية .

الا انه يمكن القضاء على العيب الاخير عن طريقة قسمة الخلايا المكونة للمصفوفة افقيا الى جزئين ، يتضمن احداهما الانتاج المحلى من سلع الاستهلاك الوسيط والثانى الواردات من سلع الاستهلاك الوسيط وفى هذه الحالة يمكن حساب المعاملات الفنية للواردات . وباستخدام هذه المعاملات يمكن حساب احتياجات الاستيراد من سلع الاستهلاك الوسيطة من السلع او المجموعات السلعية المختلفة .

وبتجميع الاحتياجات الى سلع الاستهلاك الوسيط ، عن طريق الانتاج المحلى وعن طريقة الواردات ، نحصل على اجمالى الاحتياجات المحلية الى سلع الاستهلاك الوسيط .

الا انه مما تجد ملاحظته ان مثل هذه التقديرات ليست خالية تماما من العيوب ، اذ لا زالت الافتراضات الاساسية التى تعيب استخدام طريقة المدخلات والمخرجات ، قائمة كما هى . ولكن بالرغم من هذا نستطيع القول بان هذه الطريقة هى افضل الطرق المتاحة للاستخدام ، واكثر قدرة للوصول الى تقديرات مقبولة وقريبة من الحقيقة .

د - تقدير اجمالى الواردات :

اصبح لدينا الآن من التقديرات ما يمكننا من الحصول على اجمالى الواردات بوسيلتين :

الوسيلة الاولى : وهى عبارة عن تجميع الاحتياجات الى الاستيراد المحسوبة عن طريقة حساب معاملات العلاقات الاجمالية ما بين المجاميع الفرعية المكونة للناتج الاجمالى المحلى واجمالى الانتاج المحلى والمجموعات السلعية المختلفة . وباضافة التقدير الخاص باجمالى الواردات الى التقدير الخاص باجمالى الانتاج المحلى ، نحصل على الموارد . وبمقارنة اجمالى الموارد باجمالى الاحتياجات المحلية المختلفة نستطيع ان نتبين القدر الواجب اضافته او انقاصه من الواردات ، لتحقيق التعادل ما بين طرفى المتطابقة . وبذلك نستطيع الحصول على الاحتياجات الفعلية من الواردات .

## ثالثا : طرق تقدير الصادرات السلعية

### أ - الطريقة التى اتبعتها لجنة التجارة الخارجية الفرعية :

فى اواخر عام ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة . واستنادا الى هذا القرار الجمهورى اصدر نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط القومى قرارات بتشكيل ست لجان رئيسية على ان تتفرع منها عدة لجان فرعية . ومن ضمن اللجان الرئيسية التى شكلت ، لجنة المسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين . ولقد تفرع من هذه اللجنة الرئيسية لجنة فرعية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبى .

ولقد كان عمل هذه اللجنة الفرعية اعداد تقدير مبدئى لموارد البلاد من وسائل الدفع الاجنبية وكذلك الواردات المرتقبة خلال الخمس سنوات من ١٩٥٩ الى ١٩٦٣ . وذلك بالاضافة الى تقدير الوسائل والمصادر المختلفة لسد الثغرة فى ميزانية النقد الاجنبى خلال هذه الفترة .

ويمكن تلخيص الطريقة التى اتبعتها اللجنة فى تقدير الصادرات على النحو التالى :

- بدأت اللجنة بتقدير الصادرات لبعض السلع التصديرية الرئيسية وهى القطن ، الغزل المنسوجات ، البصل ، الفوسفات ، الاسمنت ، الارز ، واخيرا المواد البترولية . ولقد استندت هذه التقديرات الى اتجاهات الصادرات من هذه السلع فى السنوات السابقة فضلا عن امكانيات التوسع فى التصدير . ولقد وضعت هذه التقديرات اولا على اساس كمى ثم اخذ فى الاعتبار متوسطات الاسعار فى السنوات الماضية واحتمالات تطورها للوصول الى قيمة الصادرات من هذه السلع .
- للوصول الى اجمالى قيمة الصادرات السلعية حسبت قيمة السلع الاخرى التى لم يعمل عنها تقدير فى السنوات الماضية ، قم حسب متوسط قيمة المصدر منها فى الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٧ ، قم افتراض انها سوف تتزايد من سنة لاخرى ولكن بمعدلات طفيفة جدا بغرض عدم الاغراق فى التفاؤل فى تصدير هذه السلع .

ب- الطريقة التى اتبعت فى الخطة الخمسية الاولى :

ومما تجدر ملاحظته بهذا الخصوص ما يأتى :

- ان الخطة الخمسية الاولى كانت اساسا خطة للاستثمار والانتاج ، بمعنى انه بدء بتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية . ثم تلت هذه المرحلة تقديرات الانتاج ومستلزماته ، واعداد للموازين السلعية للاقتصاد القومى . واعتبر قطاع التجارة الخارجية مكملا للقطاعات الانتاجية سواء لتكملة الاحتياجات بالاستيراد او استخدام جزء من الموارد بعد استيفاء الاحتياجات المحلية للتصدير .

- لم يؤخذ فى الاعتبار عند وضع الخطة الخمسية بالتقديرات التى اجرتها لجنة التجارة الفرعية . ويرجع ذلك الى ان تقديرات لجنة التجارة الفرعية كانت تستند اساسا الى دراسات التخطيط فى ذلك الوقت ، والتى كانت مبنية على اساس مضاعفة الدخل القومى فى عشرين سنة . وبالاضافة الى ذلك فانه عند وضع تقديرات اللجنة الفرعية المذكورة لم تكن قد توافرت بعد بيانات تفصيلية عن مشروعات الخطة ولذلك اعتمدت على التطور خلال السنوات الخمس السابقة .

ويمكن تلخيص الطريقة التى اتبعت فى تقدير الصادرات فيما يلى :

- وقع الاختيار على ثلاثة عشر سلعة من سلع التصدير الهامة وهى : القطن ، الارز ، بصل وخضر ، بترول مكرر ، خامات معدنية وفوسفات ، اطارات ، اسمنت ، منتجات معدنية اساسية .

وكانت تمثل قيمة الصادرات من هذه السلع فى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ما يقرب من ٩٢٫٧٪ من اجمالى قيمة الصادرات .

- قدرت قيمة الصادرات من هذه السلع فى ٦٤/١٩٦٥ استنادا الى تقديرات الوزارات والهيئات المختلفة عن الانتاج المحلى واحتياجات البلاد من هذه السلع سواء

للاستهلاك النهائى او الوسيط للاستثمار ، ويطرح الاحتياجات من الانتاج امكن الحصول على الفائض القابل للتصدير الى الخارج ولم تؤخذ هذه التقديرات على ما هى عليه باعتبار انها تمثل الصادرات الواجب تحقيقها بل روعى ايضا عامل آخر عند وضعها فى الخطة وهو امكان تصديرها الى الخارج .

- بالنسبة للسلع الاخرى فقد قدرت الصادرات منها بنفس الطريقة السابقة وان كانت قد جمعت وادرجت فى الخطة دون تفصيل .

جـ - بعض الملحوظات على الطريقة التى اتبعت فى الخطة الخمسية الأولى :

١ - يلاحظ على وجه العموم ان الخطة الخمسية الاولى كانت اساسا خطة للاستثمار وللانتاج بمعنى انه بدء بتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات للاقتصاد القومى ثم تلت هذه المرحلة تقديرات الانتاج ومستلزماته واعداد للموازين السلعية للاقتصاد القومى واعتبر قطاع التجارة الخارجية مكملا للقطاعات الانتاجية ، سواء لتكملة الاحتياجات بالاستيراد أو استخدام جزء من الموارد بعد استبناء الاحتياجات المحلية للتصدير . ونظرا لتوافر البيانات عن تطور الانتاج السلعى ومستلزماته والاحتياجات المحلية منه اقتصر فى قطاع التجارة الخارجية على تقدير الصادرات والواردات السلعية وذلك بالاضافة الى ان الصادرات والواردات المنظورة تمثل الجزء الغالب من المعاملات مع العالم الخارجى .

٢ - يلاحظ ايضا ان التقديرات التى أجرتها لجنة التجارة الفرعية لم تأخذ فى الاعتبار عند وضع الخطة وذلك لسببين :

أولهما : ان تقديرات لجنة التجارة الفرعية كانت تستند اساسا الى دراسات التخطيط فى ذلك الوقت والتى كانت مبنية على اساس مضاعفة الدخل القومى فى عشرين سنة .

وثانيهما : انه عند وضع تقديرات اللجنة الفرعية المذكورة لم تكن قد توافرت بعد بيانات تفصيلية عن مشروعات الخطة ولذلك اعتمدت على كثير من المعاملات التى حسبت استنادا الى بيانات بعض السنوات السابقة .

د - اقتراح بما يجب ان تكون عليه طريقة تقدير الصادرات :

يلاحظ على وجه العموم ان الطريقة التى اتبعت فى تقدير الصادرات فى الخطة الخمسية الاولى اقتصرت على تقدير المتاح والممكن تصديره ، وانى اعتقد ان اتباع مثل هذه الطريقة ليس بكاف وخاصة بعد ما تمخضت عنه المعاملات مع العالم الخارجى من استمرار فى ظاهرة العجز فى الميزان التجارى فضلا عن تزايده من سنة لأخرى نتيجة للتزايد السريع فى الواردات وجمود الصادرات كما سبق ان ذكرنا .

لذلك اعتقد انه لابد ان تتخلى عن الموقف السلبى فى تخطيطه للصادرات كما كان عليه الحال عند وضع الخطة الخمسية الاولى وانه لابد وان تكون اكثر ايجابية بمعنى انه لابد من القيام بدراسات من الآن فى الاتجاهين التاليين :

أ- دراسة اتجاهات الطلب الدولى على كل سلعة من السلع التى تدخل فى قائمة الصادرات حاليا والتعرف على السلع التى يتزايد الطلب الدولى عليها باستمرار ، وقد يحتاج هذا الى دراسة الانتاج العالمى والاستهلاك العالمى والصادرات والواردات العالمية وتوزيع كل منها توزيعا جغرافيا ان امكن ، والانتاج المحلى والاستهلاك المحلى وصادرات وواردات البلاد منها . وكذلك طرق تسويقها فى الاسواق العالمية واسعارها وكافة شروط التعامل فيها وبالاضافة الى ذلك اجهزة التسويق المحلية ومدى كفاءتها ووسائل زيادة الانتاج المحلى منها مع رفع الكفاية الانتاجية .... الخ . من العوامل قد تلعب دورا هاما فى تصدير كل من هذه السلع . ومن واقع هذه الدراسات نستطيع ان نتعرف على السلع التى يمكن زيادة التصدير منها وكذلك الوسائل والاجراءات المختلفة اللازمة لتحقيق هذه الزيادة .

- اعداد دراسات أخرى وعلى نفس النمط بالنسبة لسلع اخرى يتزايد عليها الطلب الدولى وعلى ان نستعين فى هذا الميدان بالكثير من الدراسات التى سبق اجراؤها فى كثير من البلاد . وعلى ان يتم اختيار هذه السلع على اساس :

أولا : امكان التوسع فى الصناعات المحلية القائمة فعلا والتى تنتج هذه السلع .

ثانيا : امكان انشاء الصناعات الجديدة المنتجة لها .

وهنا اود ان أنوه بأن الدراسات الخاصة بالاتجاه الثانى ادق واصعب ولكنها اكثر فائدة من الدراسات الخاصة بالاتجاه الاول نظرا لما تفتحه من افاق واسعة فى ميدان التصدير بالنسبة للمستقبل البعيد على وجه الخصوص . ومن ثمة فانه يمكن البدء من الآن فى اعداد الدراسات الخاصة بالاتجاه الاول والاعداد للقيام بالدراسات الخاصة بالاتجاه الثانى وعلى ان تقوم بادخال النتائج التى تصل اليها من هذه الدراسات تباعا على قدر الامكان خلال فترة الخطة الخمسية الثانية .

## رابعا : تقدير الصادرات والواردت غير المنظورة

### أ - الطريقة التى اتبعتها لجنة التجارة الخارجية الفرعية :

بالنسبة للايرادات غير المنظورة ، عمل التقدير على اساس انه من المنتظر ان تزداد حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس وكذلك حصيلة تموينات السفن ومقابل الخدمات الاخرى التى تقدم للبواخر الاجنبية سواء فى قناة السويس او فى الموانى الاخرى. وفيما يتعلق بالفوائد والارباح والايرادات الاخرى فقد افترض تناقصها على اساس افتراض الاستعمال التدريجى للأرصدة الاسترلينية . وبالنسبة لايرادات السياحة والاعانات فقد افترض بعض التزايد الطفيف واخيرا فيما يتعلق بالبنود الأخرى فقد بنيت التقديرات الخاصة بها على اساس انها لم تزد هذه الايرادات فسوف تحتفظ بمستواها فى السنوات السابقة .

وفيما يتعلق بالمدفوعات عن واردات غير منظورة عمل التقدير على اساس افتراض ثبات النفقات الحكومية بالخارج وقد افترض كذلك نقص تحويلات السياحة .

### ب - الطريقة التى اتبعت فى الخطة الخمسية الاولى :

لم يتعرض القسم الرابع من اطار الخطة الخمسية الا الى الصادرات والواردات السلعية ولم تجرى اية محاولة بالنسبة لتقدير الصادرات والواردات غير المنظورة كما انه لم تجرى اية محاولة فى هذا الصدد فى الخطط السنوية الا فيما يتعلق بالسنة الرابعة والخامسة من الخطة عند وضع الخطة السنوية لكل منهما .

واعتقد ان عدم تغطية القسم الرابع من الخطة لهذه النقاط يرجع الى عدم توفر البيانات اللازمة والتفصيلية التى تساعد على تقديرها فضلا على ان التطور فيها يخضع لعوامل خارجية كبيرة ومتعددة قد يؤدى ادخالها فى الاعتبار الى شبه استحالة القيام بتقديرات عن تطورها وفى حالة ما اذا أخذ بعض هذه العوامل دون العوامل

الاخرى فان ذلك قد يؤدى الى تقليل درجة الثقة فى مثل هذه التقديرات وبالتالى يجعل الاعتماد عليها محفوف بالمخاطر . ومن المعتقد ان الوضع الآن قد يختلف عن الوضع فيما سبق بهذا الخصوص نظرا لتوافر العديد من البيانات الاحصائية فضلا عن ان القيام بدراسات عميقة عن جميع هذه العوامل وآثارها من الآن قد يساعد على زيادة درجة الثقة عند القيام بتقديرات عن هذه البنود والتدفقات .

جـ - مقترحات للتقدير فى الخطة الخمسية الثانية :

لقد سبق ان ذكرت ان الخطة الخمسية الاولى لم تتعرض لها على الاطلاق نظرا لصعوبات التقدير بهذا الشأن وفى اعتقادى ان صعوبات التقدير ليست بسبب كاف لعدم القيام به وذلك خاصة فيما يتعلق ببعض البنود الهامة والتى يمكن القيام بعمل تقديرات لها على اساس البيانات المتوفرة حاليا .

وعلى وجه التحديد اعتقد ان هناك الكثير من البيانات الكافية لعمل تقديرات بخصوص البنود التالية :

بالنسبة للمتحصلات : الملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس ، السياحة وتحويلات الاعانات .

اما فيما يتعلق ببند المتحصلات الاخرى والذى يمثل ارقاما كبيرة فلابد وان تقوم بجهات الرقابة على النقد المسئولة من توزيع العمليات التى تدرج ضمن هذا البند بحسب مختلف اغراضها او على الاقل سحب عينة سنوية منها للتعرف على مكونات هذا البند على وجه التقريب حتى يمكن عمل تقديرات عنه .

بالنسبة للمدفوعات : الملاحة ، فوائد وارباح وايرادات أخرى ، مصروفات الحكومة .

اما فيما يتعلق ببند مدفوعات اخرى فانى اقترح تطبيق نفس النظام الذى سبق ذكره بالنسبة للمتحصلات الاخرى .

واخيرا فانه بالنسبة للبنود الاخرى من ميزان المدفوعات فانه نظرا لضآلة قيمتها يمكن الاكتفاء فى المرحلة الحالية بعمل تقديرات تقريبية على اساس التطور التاريخى لها ٠

خامسا : العمليات الرأسمالية :

وفيما يتعلق بالعمليات الرأسمالية فقد قدرت لجنة التجارة الخارجية الفرعية التحويلات الرأسمالية من الخارج على اساس فرض استخدام القروض الخارجية والتسهيلات الائتمانية التى سبق ان تم الاتفاق عليها مع البلاد الاجنبية خلال السنوات الخمس٠ وبالنسبة للتحويلات الرأسمالية الى الخارج فقد حسبت على اساس سداد الالتزامات التى كانت قائمة ٠٠ خلال نفس الفترة وكذلك البدء فى سداد جزء من القروض والتسهيلات الائتمانية الجديدة التى افترض انها سوف تستخدم خلال هذه الفترة ٠

هذا ولم ترد أى اشارة فى القسم الرابع من اطار الخطة الخمسية الاولى عن التطور المحتمل فى العمليات الرأسمالية من والى الخارج ٠

ومما لا شك فيه انه يصعب القيام بعمل تقديرات عن العمليات الرأسمالية بالنسبة للمستقبل نظرا لان عقد القروض والحصول عليها لا يتوقف على عوامل اقتصادية بحتة بل ايضا على عوامل سياسية يصعب التنبؤ بها ولكن فى الوقت نفسه هناك بعض عناصر العمليات الرأسمالية التى يمكن تقديرها الآن وهى اقساط القروض التى سبق قدهـا والتى تحل مواعيدها خلال فترة الخطة الخمسية الثانية وكذلك التعويضات المتفق عليهـا٠ ولكن قد يعترض القيام بهذه التقديرات بعض الصعوبات من حيث الحصول على البيانات اللازمة نظرا لتعدد الجهات التى قامت بعقد هذه القروض واستخدامها فضلا عن اختلاف شروط كل منها ولكن كل هذه الصعوبات لا تعفينا من القيام بهذه التقديرات ٠

سادسا : طريقة اعداد ميزانية النقد الاجنبى

لقد اصبح من الممكن الآن ، استنادا الى التقديرات السابقة ، وباستخدام بعض البيانات الاخرى المتوفرة ، اعداد ميزان للنقد الاجنبى ، يتضمن كل التقديرات الخاصة

بما يتوفر لدى البلاد من وسائل الدفع الاجنبية خلال فترة معينة ، وكذلك ما يترتب على معاملاتنا مع الخارج من استخدام وسائل الدفع الاجنبية خلال نفس الفترة . ويتم اعداده على النمط التالى .

١ - وسائل الدفع الموجودة فى اول المدة وتتكون من :

أ - الارصدة الحاضرة الموجودة فعلا فى بدء المدة التى ستنفذ فيها السياسة الجديدة . الا ان هذه الاصول الحاضرة لا تمثل كلها وسائل دفع يمكن التحكم فيها ، اذ يجب ان نخصم منها الآتى :

- الدولارات الامريكية المخصصة لبرنامج المعونة الامريكية المدرجة فى الارصدة الحاضرة .
- الاعتمادات المفتوحة عن تراخيص الاستيراد وتمت تغطيتها .

ويخصم هذه البنود من الارصدة الحاضرة نحصل على المركز الصافى لما نمتلكه من العملات الاجنبية . الا انه يمكن الحصول على مجموع الارصدة الحاضرة التى يمكن التحكم فيها بطريقة اخرى وذلك بجمع البيانات التالية :

- المركز الصافى للارصدة ، التى يملكها البنك المركزى لدى مراسليه فى الخارج .
- المركز الصافى للارصدة التى تملكها البنوك الاخرى لدى مراسليها فى الخارج
- أوراق النقد الاجنبى التى تملكها البنوك .

ويجب فى هذا الصدد ان نفرق بين مختلف الارصدة ومكوناتها بحسب درجة سيولتها ، اذ منها ما قد يكون مجمدا وما هو تحت الطلب وما هو مستثمر فى اوراق مالية او سندات حكومية قصيرة او متوسط او طويلة الاجل . ويلاحظ ان هذه السندات والاوراق المالية مقومة بحسب سعر الشراء . وقد تكون اسعار الشراء أعلى من اسعارها فى البورصة حاليا . وعلى ذلك تمثل الارصدة الحاضرة فى الواقع قيما اقل من تلك المدرجة فى بيانات الارصدة .

ويمكن الحصول على جميع البيانات اللازمة لتقدير المركز الصافى للارصدة الحاضرة من مراقبة النقد حيث تصدر اسبوعية تبين المركز الصافى للارصدة من العملات الاجنبية ، وذلك فيما عدا ما يمثل خسارة فى اسعار السندات او الاوراق المالية التى يمكن الحصول عليها من البنك الاهلى .

ب- صافى حسابات غير المقيمين لجميع البنوك ( اذا كانت مدينة ) على ان تقسم هذه الحسابات الى :

(١) الحسابات الناتجة من اتفاقيات الدفع على ان يدخل فى حسابنا حد المديونية الواردة باتفاقات الدفع .

(٢) الحسابات الخاصة بالأفراد .

جـ - حصيلة الصادرات التى لم ترحل بعد وتشمل هذه حصيلة الصادرات التى لم يتم تحويلها بعد طبقا لقانون مراقبة النقد .

٢ - حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة من العملات الاجنبية :

ويجب التفرقة فى هذا الصدد بين :

أ - حصيلتنا المنتظرة من الصادرات المنظورة .

ب - حصيلتنا المنتظرة من الصادرات غير المنظورة .

جـ - حصيلتنا من قناة السويس .

وبجمع حصيلتنا وايراداتنا الخاصة بالبنود المذكورة سالبا ( ١ + ٢ ) ، نحصل على تقدير لامكانياتنا من وسائل الدفع الدولية فى فترة معينة ، ويراعى على قدر الامكان ان تكون البيانات الخاصة بهذه الايرادات مقسمة حسب العملات والبلاد . ويلاحظ ان هذا التقدير يمثل الحد الادنى لما يمكن التصرف فيه من وسائل الدفع الدولية .

## (٢) المدفوعـــات

تتكون من العناصر الآتيـــة :

### (١) المدفوعات اثناء المدة :

أ ـ الواردات ـ ويجب التفرقة فى هذا الصدد بين العناصر التالية :

١ ـ مدفوعاتنا عن الواردات المنظورة ٠

٢ ـ مدفوعاتنا عن الواردات غير المنظورة ٠

ب ـ صافى حسابات غير المقيمين لجميع البنوك اذا كانت دائنة :

ويجب ان يراعى فى هذا الصدد ـ اذا امكن ـ اضافة المبالغ اللازمة تحويلهـــا لسداد واردات تمت بناء على تراخيص سابقة لهذه المدة واتفق على دفعها علـــى اكثر من سنة ٠ كما انه يجب ايضا طرح ما قد يستورد خلال السنة بوضع تنفيـــذ السياسة ويتفق على دفع قيمته على اكثر من سنة وبالتالى لن يدفع الا جزء مـــن قيمته خلال السنة موضع تنفيذ السياسة ٠

ج ـ المشتريات الحكومية التى لا تتم عن طريق مراقبة النقد اذا امكن معرفتها ٠ ويجمع هذه البنود المذكورة سابقا ( أ + ب + ج ) يكون لدينا صورة ـ كاملة عن الحـــد الاقصى للنقد المطلوب خلال المدة ٠ ويجب ان توضح هذه البيانات عن مدفوعاتنـــا المتوقعة للخارج حسب العملة والبلد ٠

### ٣ ـ وسائل الدفع الموجودة فى آخر المدة

وهى تمثل حاصل طرح المدفوعات التى تمت خلال المدة من مجموع وسائـــل الدفع التى توفرت خلال المدة ٠على ان تكون موزعة بحسب التوزيع لوسائل الدفـــع الموجودة فى اول المـــدة ٠